LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

قوة مشتركة وغرفة أمنية لفتح وتأمين معبر رأس جدير الحدودي مع تونس بعد اشتباكات أدت لإغلاقه

وحدة الأبحاث والدراسات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

الإيجاز
31 مارس 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023
www.lcsms.info

قوة مشتركة وغرفة أمنية لفتح وتأمين معبر رأس جدير الحدودي مع تونس بعد اشتباكات أدت لإغلاقه

ايجـــــاز

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

31 مارس 2024

مقدمة

في 18 مارس 2024، نشبت اشتباكات مسلحة بين عناصر أمنية رسمية وقوات مسلحة من مدينة زوارة على الجانب الليبي من معبر رأس جدير الحدودي مع تونس. وعلى إثر هذه الاشتباكات، أُغلق المعبر الحدودي من قبل السلطات التونسية من جانبهم. وفي سرده لتفاصيل الحادث، قال مدير إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية اللواء "عبد الحكيم الخيتوني"، إن الهجوم الذي تعرضت له وحداته الأمنية عند وصولها إلى منفذ رأس جدير من قبل مسلحين خارجين عن القانون كان مفاجئا. وأكد الخيتوني أن تعليمات صدرت له من وزير الداخلية المكلف في حكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، بعدم الرماية على المجموعة المهاجمة واستخدام أقصى درجات ضبط النفس.

وقال الخيتوني إن وصول وحداته الأمنية إلى المعبر كان بتعليمات من وزير الداخلية، لضبط المنفذ والحد من ظاهرة التهريب التي تفاقمت الفترة الأخيرة، حتى وصلت للتهريب السلع التموينية والمواد الغذائية وغيرها المدعومة باعتمادات من الدولة. وأوضح أن الوحدات الأمنية وعند وصولها إلى المكان انتشرت لتطبيق خطتها الأمنية المكلفة بها، إلا أن المجموعة المسلحة الخارجية عن القانون هاجمت تلك القوة وأطلقت النار عليها وعلى آلياتها، مما استدعى بعناصر القوة الأمنية إلى التراجع بمحيط المنفذ، بناءاً على تعليمات صدرت لها بالانسحاب التدريجي من المكان. وأشار إلى أن تحرك قواته إلى المنفذ لم يكن المقصود منه الهجوم على مدينة زوارة، التي لها احترامها وتقديرها كغيرها من المدن الليبية، بل كان تكليفاً مباشراً من وزير الداخلية لضبط الانفلات الأمني ومنع عمليات التهريب بشتى أنواعه.

وأعلن جهاز الدعم والاستقرار تدخله لإنهاء الاشتباكات التي شهدها معبر رأس جدير وأدت إلى توقف حركة المسافرين من الجانبين. حيث تعهد الجهاز بملاحقة جميع المتورطين في زعزعة الأمن والهجوم على أجهزة الدولة الأمنية العاملة في المعبر والتابعة لوزارة الداخلية.

وكان الطرابلسي قد أمر، في 20 مارس، بسحب القوات المكلفة بتأمين المعبر حفاظاً على أرواح المدنيين وممتلكاتهم، بعد خروج المعبر ومحيطه عن السيطرة بسبب تحشيد مجموعات مسلحة من زوارة للأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

وقد تعهد الطرابلسي بإيقاف التهريب من معبر رأس جدير، مشيراً إلى أن مجموعة محدودة من مدينة زوارة تستغل التهريب من المنفذ. وشدد الطرابلسي أنه لن يتم فتح المعبر حتى تعود سيارات إنفاذ القانون إليه، مضيفاً أن منطقة الساحل الغربي من أكثر المناطق فوضوية محليا بحسب أرقام رسمية. وقال الوزير إن إحكام تأمين الحدود أدى لرفع وتيرة تهريب الوقود ومواد أخرى من منفذ رأس جدير، متعهداً بعدم تراجعهم عن الصراع مع تجار المخدرات والمهربين مهما كلف الأمر.

وفي تصريح لافت، أعلن الطرابلسي أن رأس جدير يُصنف من أكبر منافذ التهريب في العالم، موضحاً أن آلاف سيارات التهريب تغادر المنفذ يوميا، مسببة في خسارة ليبيا نحو 100 مليون دينار يومياً. كما هدد عماد الطرابلسي باستخدام القوة لاستعادة السيطرة على المنفذ، قائلاً: "سنستعيد السيطرة على المنفذ حتى لو اضطررنا لاستخدام القوة، وننتظر قرارات السلطات العليا في الدولة حول الموضوع".

وفي 23 مارس، استقبل المجلس البلدي لبلدية زوارة الكبرى، وفداً ضم الشخصيات الأمازيغية الفاعلة بالدولة وممثلي مجلس الحكماء والشورى وممثلين عن غرفة العمليات العسكرية زوارة. وذكر المجلس البلدي، أن الاجتماع جاء على خلفية الأحداث الأخيرة التي شهدها المعبر، وما سماها البيان بتصريحات وزير الداخلية المكلف "العنصرية والجهوية" تجاه المكون الأمازيغي. وأكد المجتمعون أن التصرفات الفردية والتوجهات العرقية وتصفية الحسابات يجب ألا يكون لها مكان في سياسات الدولة والمؤسسات الحكومية. وأبلغ عميد وأعضاء المجلس البلدي الحضور، بأن موقف بلدية زوارة في الدفاع عن أرضها من التعديات سيكون راسخًا وممتداً على جميع المكونات العسكرية والمدنية والأجيال القادمة. ورداً على هذه التطورات، في 24 مارس، وجه معاون رئيس الأركان العامة (غرب) في حكومة الوحدة الوطنية الفريق "صلاح النمروش"، 7 ألوية وكتائب بتجهيز قوة عسكرية مشتركة قوامها سرية بكامل عتادها على وجه السرعة.

والألوية السبعة هي: اللواء 555 مشاة واللواء 444 قتال والكتيبة 103 مشاة واللواء 111 مجحفل واللواء 51 مشاة واللواء 52 مشاة واللواء 62 مشاة. وفي 27 مارس.

أشار رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، إلى أن يكون هدف الأساسي للقوة المشكلة لتأمين منفذ رأس جدير هو بسط الأمن بالبوابة بعيدا عن التجاذبات السياسية والقبلية.

وطالب الدبيبة في لقاء مع صلاح النمروش، البلديات والأعيان بضرورة دعم الدولة والوقوف معها في بسط نفوذها في كافة المنافذ دون استثناء. وفي وقت سابق من نفس اليوم، قال النمروش إن مهمة القوة المشكلة هي بسط الأمن بالمعبر، مؤكداً أنها لا تحمل أي تجاذبات سياسية أو قبلية، مضيفاً أن القوة شُكلت لإطفاء أي فتيل يهدد السلم الاجتماعي، علاوة على ضمان عودة حركة المعبر بكل سلاسة وتأمين كافة المسافرين. ولفت النمروش إلى أن القوة العسكرية ستسلم المعبر للأجهزة الأمنية، وتساندها لإيقاف التهريب والفوضى من الأطراف الخارجة عن القانون.

وفي 27 مارس، أعلنت غرفة العمليات العسكرية زوارة، عن التوصل إلى اتفاق بين مكونات مدينة زوارة ورئاسة الأركان العامة (غرب) بشأن تأمين وإعادة فتح منفذ رأس جدير. وأفادت الغرفة بأنه بعد الاتفاق والتنسيق بين الجهات المعنية، تتجه قوة عسكرية من عدة كتائب تابعة لرئاسة الأركان وتحت إشراف المنطقة العسكرية الغربية وبالتنسيق مع غرفة العمليات العسكرية زوارة، إلى منفذ رأس جدير من أجل التجهيز لإعادة افتتاحه من قبل الجهة المختصة.

وفي ذات السياق، أعلنت وزارة الداخلية انطلاق وحدات شرطية تابعة لها إلى المعبر، وأكدت الوزارة أن القوة الشرطية التي تأتي ضمن الغرفة الأمنية المشتركة التي أُصدر بشأنها قرار من وزير الداخلية المكلف رقم 389 لسنة 2024، ستعمل على تأمين المنفذ الحدودي وفرض السيطرة الأمنية داخله. وتستهدف الغرفة أمنية المشتركة رصد ومكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب الوقود والمخدرات والمؤثرات العقلية والسلع، في المنطقة الحدودية مع تونس الممتدة من البحر شمالاً وحتى حدود منطقة العسة جنوباً.

كما أوكلت للغرفة مهام دعم الأجهزة الأمنية ومديريات الأمن الوقعة من صبراتة إلى الحدود التونسية، وعمل دوريات مشتركة وتمركزات أمنية وإقامة البوابات في المنطقة المذكورة. وتعمل الغرفة، حسب القرار، على تكثيف التواجد الأمني بالطريق الساحلي قبل الوصول إلى منفذ رأس جدير بمسافة كافية. وتعمل الغرفة على تطبيق قرار وزير الاقتصاد بشأن حظر إعادة تصدير السلع والمنتجات، بالإضافة إلى منع وصول أي آليات مسلحة أو مواد مهربة إلى المنفذ.

خلاصة القول، يمكن قراءة أحداث معبر رأس جدير فيما يبدوا في ضوء الاستراتيجية الأمنية التي يتبناها الدبيبة مؤخراً، لإحكام السيطرة المركزية على المنطقة الغربية ومنافذها البرية والبحرية والجوية. وهذه الاستراتيجية مدفوعة بالآتي:

أولاً، معالجة حالة الفوضة الأمنية التي تحكم عمل التشكيلات المسلحة في المنطقة الغربية، وما ترتبه من مواجهات عسكرية متكررة بين بعضها البعض. **الدافع الثاني**، معالجة ظاهرة الجرائم المنظمة سواء الإتجار بالبشر والهجرة الغير شرعية أو تهريب الوقود وغيرها من السلع. **الدافع الثالث**، رغبة الدبيبة، في ظل الحديث المحلي والإقليمي والدولي عن ضرورة تشكيل حكومة موحدة جديدة، في إظهار أن حكومته قادرة على السيطرة المركزية وبسط الأمن في المنطقة الغربية، في القلب منها العاصمة، وبالتالي فهي مؤهلة لأن تكون عماد وأساس الحكومة الموحدة التي تدير العملية الانتخابية.

وبينما طغى الجانب العسكري والأمني على أحداث المعبر، فإنه قد رافقته تجاذابات وسجالات على مستوى التصريحات بين المسؤولين الرسميين والمكون الأمازيغي في زوارة، بينت عن مدى غياب فكرة الاندماج الوطني في الحالة الليبية؛ إذ أنه ليس هناك إطار قومي موحد يجمع الليبيين، وهو ما يساهم ضمن عوامل أخرى في حدوث تفسخ مجتمعي ووطني، وبروز عصبيات قبلية وعرقية ومناطقية تتجاوز بنى الدولة وفكرتها، بما يحول دون بروز ليبيا كدولة موحدة مستقرة. ولمعالجة هذه الإشكالية.

ويوصي **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية**، بأنه لا يجب الاقتصار فقط على الحلول الأمنية، التي قد تكون أحياناً ضرورية بالفعل في بعض الحالات، وإنما يجب أيضاً التركيز على معالجة حالة التهميش الذي تعاني منه بعض المناطق الحدودية في الغرب والجنوب، معالجة سياسية واقتصادية، حتى لا يكون لدى هذه المكونات أي مبرر لأي تصرفات تجنح نحو تجاوز الدولة ومؤسساتها، بما قد يؤول على المدى البعيد لتقسيم الدولة الليبية.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info